



المرأة السورية في ظل الأزمة

تماضر فاتح

سبع سنوات على الصراع الدائر في سورية كانت كافية لتجهض الانجازات التي حققتها المرأة السورية في مجالات التمكين وحقوق الإنسان. في الوقت الذي تدفع فيه القوى الدولية والمجتمع الدولي بقوة باتجاه الوصول إلى حلول سياسية بعد أن غرقت سورية في بحور من الدماء والخراب والتصرفات اللاإنسانية.

واقع الحال

أصبح أكثر من 5 ملايين سوري لاجئا في الخارج حسب اعلان مفوضية الأمم المتحدة للاجئين بتاريخ 30 آذار 2017 بينما 7.6 مليون قد أصبحوا مهجرين في داخل البلاد. وتطال الأزمة الإنسانية النساء بشكل أكبر مع وجود الرجال إما مرتبطين بالقتال أو ممنوعين من مغادرة مناطق النزاع، فإن الغالبية من المهجرين السوريين هم من النساء ، لكن الهروب من الحرب لا يعني أنهم قد نجوا من العنف والممارسات التعسفية، إذ يجب على النساء ان يعبرن في مناطق النزاع حيث الاغتصاب والاعتداءات الجنسية أصبحت امراً مألوفاً. وعندما تتواجد النساء في المخيمات الفقيرة الموارد، يواجهن صعوبات كبيرة في الوصول الى أو الحصول على الخدمات الأساسية - خاصة فيما يتعلق بالعناية بالصحة الإنجابية.

ساهم التهجير في تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية التي تقود الى الزواج المبكر ، حيث تترك الفتيات أكثر عرضة لهذا النوع من الأذى . وإذ نرى أن معدل زواج الأطفال بين السوريين في الأردن قد تضاعف بين عامي

2011 - 2012

وتواجه النساء اللواتي في مناطق النزاع مجموعة معينة من التهديدات خاصة بها. ووفقا لتقارير اطلقتها الأمم المتحدة حديثا اشارت الى أنه تم استهداف النساء بشكل متزايد في عمليات الاختطاف وحيث يفشل المقاتلون في أن يهزموا مقاتلي الفصائل الأخرى عسكريا، يقومون بدلا من ذلك باختطاف الأقارب من نساء خصومهم كوسيلة لابتنزاز خصومهم من العسكريين لحملهم على الاستسلام.

حتى لباس المرأة لم يعد من خيارها وكما تقول احدي السيدات نرتدي (المانطو) في مناطق المعارضة، ونضع الخمار الكامل عند المرور من حواجز (داعش).”

قبل الحرب كانت علمانية الدولة تعني أن النساء كن يستمتعن بدرجة من الحرية الشخصية في اختيار ملابسهن ولكن في المناطق التي يسيطر عليها المسلحون يتم إجبار النساء الآن على تغطية وجوههن وحتى أنه لا يسمح للنساء بمغادرة منازلهن بدون مرافقة أقرباءهم من الرجال. ومع وجود الرجال بعيدا في القتال أو قتل أو جرحي، يعيش الكثير من النساء قيد الإقامة الجبرية.

يقدر عدد السوريين الذين قتلوا في الحرب 470 ألفا حتى فبراير/شباط 2016، وفقا لمنظمة “المركز السوري لبحوث السياسات” البحثية المستقلة. الغالبية العظمى منهم من الرجال. وقد تركت هذه المجازر الآلاف من النساء كمعيل وحيد للأسرة، ولكن حتى مع وجود مسؤوليات أكبر تقع على عاتق النساء السوريات ، بقيت المرأة السورية بشكل أكبر غير ممثلة على المنصة (الطاولة) الدبلوماسية في المفاوضات. مثال على ذلك ، عندما ناقشت مجموعات المعارضة السورية العملية السياسية في الرياض كان هناك فقط 10 نساء بين 108 من المشاركين.

والأمر الحتمي أنه في المحادثات التي تجري ويكون فيها تمثيل أدنى للنساء تكون النتائج لا تأخذ بعين الاعتبار حاجات المرأة.

والمرأة هي الخاسر الأكبر على مختلف الصعد في ظل ما يجري، باعتبارها الأم وربّة الأسرة، والمسؤولة مباشرة عن تأمين معيشة المحيطين بها في ظل غياب الرجل. إضافة إلى أن العديد من النساء قد خسرن وظائفهن وعملهن في جميع القطاعات نتيجة تخريب البنية التحتية من جهة، ومن جهة أخرى فإن القطاع الخاص عندما يفكر بتخفيض العمالة في ظل هذه الظروف، فإنه أول ما يبدأ بالمرأة، إضافة إلى حرمان العاملات في الزراعة عملهن، وملاحظة ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في القطاع غير المنظم، مما أدى إلى معيشة مضطربة قائمة في معظمها على المعونات الأهلية والمساعدات الخارجية وما ينجم عنها من مساس بالكرامة الإنسانية لاسيما في ظل توقف مشاريع التنمية الخاصة بالمرأة.

إن مجمل الأوضاع السابقة مرتبط ارتباطاً عضوياً بالحالة الصحية المتردية لغالبية السكان، وخاصة منهم النساء، في ظل غياب الرعاية الصحية اللازمة وخروج العديد من المستشفيات والمراكز الصحية من الخدمة، وصعوبة وصول المحتاجات إلى الرعاية من النساء الحوامل وغيرهن إلى مراكز آمنة، مما يؤدي لتردي الصحة النفسية.

أوضاع المرأة السورية عموماً قبل الأزمة لم تكن أفضل بكثير مما هي عليه أثناءها فالعنف والتمييز والاستغلال كلها أمور كانت موجودة قبلاً، ولكنها تفاقمت أثناء الأزمة، وهذا أمر طبيعي في بلد يشهد نزاعاً مسلحاً أو أزمة سياسية عصفت بالمجتمع بكل مكوناته.

كانت مشاركة المرأة السورية في الحياة العامة قبل الأزمة تتم اعتماداً على مبدأ الكوتا، هذا التمثيل الذي أقصى الكفاءات النسائية معتمداً على نسبة تحددها القيادات بغض النظر عما يمكن أن تقدمه أولئك النسوة في أماكن وجودهن (البرلمان- الحكومة- المجالس المحلية وسواها)، وقد أدى هذا الوضع عموماً إلى أن تكون مشاركة المرأة مشاركة عفوية غير منظّمة أو مؤهّلة في ظل الأزمة، لاسيما في ظل إقصاء منظمات المجتمع المدني حين اتخاذ قرارات تهّم النساء في سورية قبل الأزمة.

مساواة في التعرض للمخاطر

حرص الدستور السوري على مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق والواجبات كما سمح لها بالدخول في الحياة السياسية والزراعية والصناعية والمشاركة الفعالة في قطاعي التعليم والقضاء، والدخول في مجال الأعمال حتى غدت سورية بيئة خصبة لسيدات الأعمال وسيدات المجتمع المدني بمختلف تخصصاتهن، ولقد كفل القانون والمشرّع السوري لها الحق في ممارسة حياة اجتماعية واقتصادية أسوة بالرجل، وحظيت المرأة السورية بحق التصويت في الانتخابات منذ عام 1949

وبسبب الأزمة تضرر النشاط الاقتصادي وارتفعت معدلات البطالة وتراجع النمو وفقدت الكثير من العاملات مصادر دخلهن وبنات الحديث عن تأمين مصادر دخل للأسرة من قبل المرأة بعد غياب الرجل إما لانخراطه بالأعمال العسكرية أو لمغادرته البلاد ما ألقى عليها عبئاً إضافياً جعلها "فريسة" سهلة الصيد.

ومنذ بدء الأزمة في سورية مع منتصف آذار 2011 كانت المرأة السورية شريكة الرجل في التعرض لمخاطر هذه الأزمة حيث تضرر عملها وموقعها سواء كانت سيدة أعمال أو موظفة فهي بالنهاية أم وأخت وزوجة، ومر عليها من المآسي الكثير جعلها تفقد عملها ومقامها في المجتمع، فنزحت وهاجرت بحثاً عن الأمان، وهنا كان من الضروري إعادة النظر ورسم دور مناسب للمرأة السورية في مرحلة إعادة الإعمار من أجل المساهمة في تطوير واقعها وتطوير الواقع المجتمعي السوري ككل.

وبعيداً عن السرد التاريخي لإنجازات المرأة السورية والمرأة في بلاد الشام ككل يبقى للمرأة والسيدة السورية خصوصيتها في مختلف المجالات لجهة النجاح والإبداع وتسيدها مناصب إدارية وسياسية، ويذكر التاريخ أن "للمرأة السورية مكانة في الأساطير السورية كآلهة أم منذ عصور ما قبل التاريخ وحتى يومنا هذا."

وأنه كان للمرأة دور في الحضارة السومرية والأكدية والبابلية والأشورية والكلدانية والآرامية والكنعانية بما فيها الفينيقية وأن الآلهة إنانا أو عشتار إلهة الحب والخصب والإلهة باروت إلهة مدينة بيروت التي أعطت إسمها للجزر البريطانية والإلهة كولا إلهة الشفاء، وذكرت أسماء أميرات وملكات وإمبراطورات سوريات لعبن أدواراً مهمة على صعيد سورية والعالم، كالأميرة الفينيقية أوروبا التي أعطت إسمها لأصغر قارات العالم القديم والملكة زنوبيا ملكة تدمر والإمبراطورة الرومانية السورية الأصل جوليا دومنا والإمبراطورة البيزنطية السورية المنبت ثيودورا.

المرأة السورية وإعادة الإعمار

ساهمت الأزمة السورية في خلخلة وضع المرأة وأثرت على تمكينها في الوسط الاجتماعي والاقتصادي وبنات من الضروري النظر في وضعها واستصدار القوانين التي تساعد وتمكنها لتجاوز الأزمة والدخول في مرحلة ما بعد الحرب، فالمعاناة كبيرة في المجالات الاقتصادية والصحية والتعليمية، ولقد تركت الأزمة جراحاً عميقة

ليس من السهل محوها، إذا نحن أمام منعطف تاريخي فالمرأة السورية اليوم ليست كما كانت قبل الأزمة، ومن المهم القول أن الوضع سواء كان سلباً أم إيجاباً ينعكس على الأسرة وهي المكون الاجتماعي الضامن للأمن والاستقرار.

وأمام نقص الأرقام الرسمية والمعلومات التي تشير إلى وضع المرأة السورية بالتحديد خلال الأزمة، سيواجه المشرعون وراسموا سياسات إعادة الإعمار مشكلة حقيقية تتجسد في عدد المتضررات وفئاتهن وتخصصاتهن، وفي شق آخر مرتبط بخروج رؤوس الأموال التي كانت تديرها سيدات أعمال سوريات والبحث عن أفضل الطرق لإعادة هذه الأموال وتوظيفها في إعادة الإعمار، ويجب البحث عن أكثر القطاعات تعظماً للأموال كالمقطع العقاري حيث طال ضرر كبير المباني والبنى التحتية التجارية والسكنية وعلى واضعي السياسات رسم خارطة طريق للمرأة لتوظيف جهودها ونشاطها للحصول على أفضل النتائج، والبحث عن أفضل الطرق من مبدأ السيدة المناسبة في المكان المناسب.

تمثيل المرأة في الحياة السياسية وحل النزاعات

إذا كانت المرأة تفتقر إلى التمثيل في البرنامج السياسي، فإن دورها اقل عندما يتعلق الأمر بمفاوضات السلام الرسمية، وحل النزاعات.. ويتناول قرار مجلس الأمن 1325 أهمية تحسين الحماية للمرأة ضد انتهاكات حقوق الإنسان، والحاجة إلى تحسين فرص الوصول إلى الخدمات والعدالة في حالات الصراع. و التركيز بوجه خاص على المادة الخاصة بزيادة دور المرأة في قرار بناء السلام والمفاوضات وحل الصراع، سواء على الصعيد الفردي من حيث مشاركة المرأة في عمليات السلام الرسمية او دور النساء في مجموعات المجتمع المدني كراى استشارى للشخصيات الرئيسية في مفاوضات السلام..

في عام 2012، اظهر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، أنه من أصل 14 من مفاوضات السلام التي اشتركت في إدارتها الأمم المتحدة في عام 2011، قد تم إدراج 4 نساء فقط ضمن فرق التفاوض.

وتجدر الإشارة الى خطة عمل ذات 7 نقاط استحدثتها الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2010 لتتبع التقدم المحرز في مشاركة المرأة في بناء السلام ، وهي تدعو إلى:

- مشاركة المرأة في حل النزاعات؛
- مشاركة المرأة في جميع عمليات التخطيط لما بعد النزاع، وتطبيق التحليل الجنساني عليها؛
- تمويل مرحلة ما بعد النزاع لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة؛
- بناء القدرات المدنية المراعية للمنظور الجنساني؛
- تمثيل المرأة في الحكم بعد انتهاء النزاع؛
- احترام سيادة القانون؛
- مشاركة المرأة في الانتعاش الاقتصادي مع اتخاذ تدابير محددة للوفاء بهذه الالتزامات الضرورية من جانب المجتمع الدولي وسورية.
- يمكن الإشارة إلى العلاقة الوثيقة بين الثقافة و التربية و الدور الكبير الذي يقع على عاتق المرأة في نشر ثقافة السلام والقيود والعوائق التي تحول دون مشاركتها في عمليات بناء السلام وعلى دور المرأة الإيجابية الفاعلة التي تساهم في خدمة مجتمعها ومعالجة سلبياته بعكس تلك المرأة السلبية المتذبذبة العديمة الثقة بنفسها وإمكاناتها و الاتكالية العاجزة عن حل مشاكلها و خدمة مجتمعها..

ويمكن الإشارة أيضاً إلى دور المجتمع ذي العقلية الذكورية و النظرة الدونية للمرأة و الذي أدى إلى إقصاء المرأة عن معظم ميادين المشاركة مع الرجل في بناء المجتمع . لذلك فإن تحرر الرجل هو المفتاح لتحرر المرأة و تشجيعه هو المفتاح لمشاركتها في عملية بناء السلام

دور المرأة في نشر ثقافة السلام:

للمرأة دور أساسي في عملية نشر ثقافة السلام في المجتمع ، وعلى كافة مستوياته الخاصة والعامة ، وهذا الأمر يتطلب شرطاً حتمياً يتمركز في عملية قبول إعطاء المرأة لعب دور الشريك الأساسي في هذه العملية.

يتركز دور المرأة في نشر ثقافة السلام على ثلاثة مرتكزات أساسية ، تشكل مجتمعة الإطار الذي تتفاعل المرأة داخله ، سلباً أو إيجاباً ، مع قضية السلام وهذه المرتكزات هي:

- السلام الذاتي أو الشخصي
- السلام الأسري أو العائلي

- السلام الوطني والإقليمي والدولي
- وهذه المرتكزات تشكل وحدة متكاملة ، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر ، بل قد يشكل كل منها منطلقاً لوجود الآخر
- لذلك فإن البحث في دور المرأة في نشر ثقافة السلام لا بد من أن ينطلق من تشخيص حجم تفاعلها مع هذه المرتكزات الثلاثة.
- ومن العوامل المؤثرة علي الصعد الشخصية والأسرية والدولية التي تساعد ، أو تحول دون قيام المرأة بهذا الدور.
- **الاستراتيجيات** : وهناك في تصوري مجموعة من الاستراتيجيات والتي قد يتطلب تنفيذ بعضها مدى قصير ، فيما يستغرق بعضها الآخر مدى أطول، وهي كالتالي مثل:
- المطالبة بتطبيق نظام التنافس وذلك بتشكيل مجموعة ضغط نسائية تعمل بالتنسيق مع بعضها البعض من أجل مطالبة الحكومة بإصدار قانون يشمل نظام التنافس وبدأ العمل في المجالات التشريعية والتنفيذية وحتى على مستوى الهيئات القيادية للأحزاب والمنظمات.
- طرح الموروث الثقافي الاجتماعي للنقاش بين كافة شرائح المجتمع والمناداة للاجتهاد
- إزالة الفجوة القائمة بين الواقع والقانون، بتشكيل مجموعات ضغط لمطالبة الحكومة بجعل قوانينها الداخلية موائمة للنصوص الدولية التي صادقت عليها وكذلك بإلغاء التحفظات الواردة على البنود الجوهرية في الاتفاقيات
- تفعيل دور الإعلام في نشر الوعي وتغيير المواقف تجاه المرأة نظرا لما للإعلام من تأثير في المجتمع العربي، وكذلك العمل على بناء قدرات النساء الإعلامية بواسطة التدريب.
- التركيز على التدريب في بناء القدرات لدى أوساط النساء، فقد أصبح التدريب يحتل موقعا هاما ومحوريا في عمل منظمات المجتمع المدني، نظرا لما حققه من نتائج ايجابية في مجالات مختلفة ويتعين ، بالتالي وضع إستراتيجية للتدريب تشمل كافة المجالات المتعلقة بالمرأة بعد تحديد الأولويات ومع الربط بين غايات وأهداف التدريب، وبين ما هو موجود على أرض الواقع.
- **توصيات**
- ضرورة الدعوة إلي تناسي رواسب الماضي وذلك بإجراء التصالح مستفيدين من محصلته السالبة ضد الوطن والمواطن طيلة الفترات الماضية، مبنية على أساس التعايش السلمي داخل دولة متعددة الأعراق والثقافات بتقسيم عادل للسلطة والثروة.
- أن تعمل القوة الوطنية والسياسية إلي حل جميع الأزمات والخلافات داخل البيت السوري وبعيداً من التدخلات الدولية ذات الأطماع الاستعمارية الواضحة.
- تقوية أواصر التعاون والحوار والاتفاق في المجتمع السوري بجميع مكوناته السياسية بإعلاء قيمة إدارة التنوع كأحد آليات حل النزاعات.
- فتح المجال للمراكز العلمية والأكاديمية المتخصصة من خلال إشراكها في إجراء البحوث والدراسات الميدانية والورش في جميع مراحل الحل وإجراء المتابعة والتقييم بنزاهة وتجرد لصالح حقوق المواطنة وتغليب المصالح الوطنية.
- إطلاق العديد من الندوات والمؤتمرات علي الصعد المحلية والإقليمية والدولية لتحسين أوضاع المرأة ورفع مستوى مشاركتها في الحياة العامة
- تفعيل دور المرأة في مجالات التنمية البشرية ، ومكافحة الأمراض ، وحفظ السلام ، والصحة الإنجابية والتربية.
- القيام بالعديد من المبادرات علي صعيد المؤسسات الأهلية والنسائية ، وتشكيل رأي عام محلي وإقليمي ودولي ضاغط حول حق المرأة في المساواة والحماية وحول دورها في حفظ الاستقرار العائلي والوطني والدولي.
- ضرورة إشراك المرأة في برنامج نشر ثقافة السلام وإيقاف الحرب وفض النزاعات
- نوصي بمنح أولوية متقدمة لتنمية المرأة وتلبية حاجتها مع دعم قطاعاتها وتذليل العقبات.

- ضرورة تمكين المرأة ومشاركتها في العمل الطوعي
- هنالك ضرورة لإعطاء أكبر قدر من العلم ومحو الأمية لأنها من أكبر عوامل درء النزاعات.
- تغيير ثقافة الحرب والعنف وإحلال السلام والمحبة والإيثار والتعايش السلمي.
- تقوية الإدارة الأهلية وتأهيل قياداتها لتلعب دورها في السلام الاجتماعي والتعايش السلمي.
- العمل على إشراك المرأة في اتخاذ القرار وإعداد المواثيق ومعاهدات السلام.
- السماح للنساء بالعمل من أجل تطوير ثقافة السلام والاستماع إلي وجهات نظرهن في الحكم وصناعة السلام.
- تعزيز المنظمات والشبكات النسائية باعتبار ذلك سبيل زيادة مساهمات المرأة.